السياسة والعدل أساس الحكم في الدولة عند أبي حامد الغزالي دراسة تحليلية

د. ميلود محمد مولود الواعر ـ كلية التربية ناصر ـ جامعة الزاوية

المقدمـــــــــــة :

الحمد لله الذي أنار قلوبنا بالإيمان وأمرنا بالعدل والإحسان، ونهانا عن الشر والفساد، والصلاة والسلام على سيد الأنام سيدنا محمد – صلى الله عليه وسلم - وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعـد

يُعتبر أبو حامد الغزالـــي من أحد الفقهاء المسلمين، والرواد السياسيين، الذين كان لديهم اهتمام كبير بالغ الأهمية تُجاهَ السياسة وأهميتها وإقامة العدل كأساس للحكم في الدولة الإسلامية، ومن ثم فإنَّ إشكالية هذه الدراسة سوف تبحث في ماهية السياسة وأنواعها وأهميتها لديه، بالإضـــافة إلى البحث والاطلاع عن مبدأ العدل ودوره المهم للحكم في الدولة الإسلامية.

- **أما لفرضية هذه الدراســـــة :** هل بالسياسة الحكيمة المبنية على الجوانب النظرية والعملية ومبدأ العدل لهما دور مهم وفعال لقيام الدولة وتحقيق استقرارها، أو ليس لهما دور وأهمية في تحقيق الاستقرار والازدهار بالنسبة لأي دولة إسلامية.

- **ولأهمية هذه الدراســـــــــة :** فإنَّها تكمن في إبراز مدى أهمية السياسة القائمة والمســتندة على مبدأ العدل للدولة في تحقيق الاســتقرار وإيجاد النمو والتطور العلمي والنشاط الاقتصادي لذلك المجتمع والشعب.

- **والهدف من هذه الدراســـــــــة:** هو محاولة الوصول إلى أبرز ما يمكن أن تقدمه سياسة الدولة العادلة من توفير للأمن والأمان ومن تحقيق للحفاظ على الدين والعادات وحسن المعاملات التي حتمًا ستصل بالشعب إلى حياة الرفاهية والنماء.

- **فأما المنهجية المناســبة لهذه الدراســة :** يرى الباحث أنَّ هذا الموضــوع يتطلب المنهج التحليلي، حيث يكون هذا المنهج متسـقًا ومنسـجمًا مع طبيعة الموضـوع الذي سـيمكننا من إيضـاح أبرز ما يمكن أن تجنيه السـياسـة العادلة من نجاح في العديد من مؤسـساتها ومجالاتها التعليمية والصـحية والاقتصـادية، ولتصـبح الدولة ذات مكانة رفيعة بين دول العالم.

خطـــــــــــة البحث :

ومن خـــــلال هذه الدراسة البحثية تم تقسيم البحث إلى مبحثين ونتائج وتوصيات على النحو الآتي: المبحث الأول: معنى السياسة والعدل لغة اصطلاحًا، معنى السياسة والعدل، السياسة وأهميتها عند أبي حامد الغزالي. والمبحث الثاني: العدل أساس الحكم في الدولة . معنى العدل في الإسلام ، وأهمية العدل بالنسبة للملك والدولة .ثم النتائج. والتوصيات، والهوامش .

المبحث الأول ـ معنـــى السياسة والعدل لغةً واصطلاحًا :

تقتضـــي كلمة الســياســة لغة : هي القيام على الشـــيء بما يصـــلحه. وفي الحديث الشـــريف: "كانوا بنو إســرائيل يســوســهم أنبياؤهم" أي تتولى أمورهم ولتحقيق حياة الاستقرار والراحة لهم[1]، وكما صدرت السياسة عن معنى السياسي لغةً نسبة إلى السياســة من مصــدر ســاس بمعنى دبر وأمَرونها، ويُقال ســســت الرعية إذا أمرتها ونهيتها.[2]، وجاء لفظ السياسة أنَّها مصدر (ساس) وهي تنظيم أمـــــــــور الدولة، وتدبير شـؤنها، وقد تكون شـرعية، أو تكون مدنية، فإذا كانت شـرعية كانت أحكامها مســتمدة من الدين، وإذا كانت مدنية كانت قســمًا من الحكمة العملية وهي الحكمة السياسية أو علم السياسة.[3] ، أما في الاصطلاح فهي فن إدارة الدولة وشؤون البلاد إدارة عملية.[4] ، أو هي مثل النشـــاط الاجتماعي المدعوم بالقوة المســتندة إلى مفهوم الحق أو العدالة لضمان الأمن الخارجي والسلم الاجتماعي الداخلي للوحدة السياسية، ولضـــبط الصـــراعات والتعدد في المصـــالح ووجهات النظر للحيلولة دون الإخلال بتماسك الوحدة السياسية باستخدام أقل حد ممكن من العنف.[5]

ومن استناد السياسة على مبدأ العدل فهو عدل في أمره عدلًا: استقام، وعدل في حكمه: حكم بالعدل وعدل الشـــيء: قومه، وعدل فلانًا بفلان: ســـوى بينهما، فالعادل إذًا هم المستقيم الذي يسوي بين الناس ويحترم حقوقهم، ولا يخضع لميل أو هوى، ولا يجور في حكمه على أحد، وكذلك يعبر عنه بالمنصـف الذي يعامل غيره بما يعامل به نفسـه، ويجعل إرادته مطابقة للقانون الأخلاقي، والعادل عند علماء اللاهوت صـفة للإنســان الخاضع لأوامر الله ونواهيه، وهو ضد الظالم والفاسق والجائر. أو هو صفة الله تعالى لامتناع الجور عنه، ولأنَّه ســبحانه لا يأمر عباده إلا تخيرًا، ولا يكلفهم إلا يســيرًا.[6] وجاء معنى العدل بمثابة الإنصـــاف في المعاملة بين البشـــر والمســـاواة في الحقوق والواجبات، ولفصل النزاع بين المتخاصمين.

السياسة وأهميتها عند أبي حامد الغزالي: ممَّا لا شك فيه أنَّ السياسة الحكيمة في أي دولة لذات أهمية وفاعلية لتدبير شؤون الشعب وتحقيق سيادته، لينعم بحياة زاهرة وراقية بين شعوب العالم، وعلى أثرها يحدد الغزالي معنى السياسة، حيث يستعمل الغزالي كلمة السياسية في معنيين مهميّن هما:

المعنى الأول : يورده كمرادف لمعنى التدبير والتسيير وهو المعنى اللغوي في اللغة العربية لكلمة سياسة، حيث يقول الغزالي: "وأعنى بالسياسية استصلاح الخلق بإرشادهم إلى الطريق المستقيم المنجي في الدنيا والآخرة"[7] ، وكما يُستفاد – أيضًا- من آراء الغزالي عن السياسة بأنها تعني إحكام النظام ونشر الأمن عن طريق استخدام القوة مع الخارجين عن النظام والعنف مع المفسدين، خصوصًا فيما يتصل بتدبير أمور الدولة مع اتباع الحزم والعنف في إدارة وتنظيم أمور الدولة وإشاعة الأمن والأمان بين المواطنين، الأمن النفسي والاجتماعي ، ومن نتيجة اهتمام الغزالي بالسياسة حدًا كبيرًا لدرجة أنَّه عدّها من الأصول التي لا بد منها لقيام الحياة ، لدرجة أنه يجعلها في الأهمية كالمطعم والملبس التي لا غنى عنها للإنسان، وذلك أن مقاصد الخلق مجموعة من أمور الدين والدنيا ولا نظام للدين إلا بنظام الدنيا فإنَّ الدنيا مزرعة الآخرة وهي الآلة الموصلة إلى الله تعالى لمَن اتخذها آلة وممرًا لا من يتخذها وطنًا ومستقرًا وليس بتنظيم أمر الدنيا إلا بأعمال الآدميين[8].

وهذه الأعمال تنحصر لدى الغزالي في أقسام ثلاثة: الزراعة ، والحياكة ، والبناء.

والسياسة هي أشرف هذه الأصول للتأليف والاجتماع والتعاون على أسباب المعيشة وضبطها ، كما أنَّها أساس الإصلاح ، وأنَّها تستدعي من الأعمال مالا يستدعيه غيرها، وأنَّ من يتكفل بها يستخدم سائر الصناع ويحتكم عليهم، والسياسة عند الغزالي على أربع مراتب:

الأولى : وهي العليا سياسة الأنبياء ، وحكمهم على الخاصة والعامة جميعًا في ظاهرهم وباطنهم.

الثانية : سياسة الخلفاء والملوك والسلاطين ، وحكمهم على الخاصة والعامة جميعًا لكن على ظاهرهم لا على باطنهم.

الثالثة : سياسة العلماء والحُكّام وحكمهم على باطن الخواص فقط.

الرابعة : وهي سياسة الوعاظ والفقهاء وحكمهم على باطن العامة فقط[9].

ومفهوم السياسة من خلال التقسيم السابق يتضح مدلولها التربوي بأنها تمثل مفهومًا أخلاقيًا، والمقصود به التعليم والتهذيب والإرشاد وهو معنى رحب واسع[10]،

وعلى ما يبدو واضحًا أنَّ السياسة عند الغزالي تمثل ذات صلة وثيقة بأوجه النشاط الإنساني المختلفة فهي تتصل بالقانون من حيث بيان الحدود وجـــــــزاء المحسن والمسيء ، وذلك لأنَّ التنظيم السياسي للدولة يقوم في إطاره العام على أساس محدد من العلاقة بين المواطنين وبين القانون ، حيث يمثل القانون طبيعة الدولة ، فهو مجموعة من الأوامـــر والنّواهي التي تطبقها على رعاياها ، وهما متداخلان حتى لا يمكن تصور أحدهما دون الآخـــر، لأنَّ القانون لا يكون بعيدًا عن الدولة وأنه لا يمكن تصـــوّر دولة بغير قانون[11] . بمعنى : أنَّ الدولة والقانون في صفة تضامن ، ومن ثم لا يمكن الانفصـــال بواحد عن الآخر، حيث في غياب إحداهما لم يكن للباقي دورًا وتأثير حازم.

فالـــــــدور الذي تلعبه السياسية بكونها صفة ضرورية إلى جانب العدل لاستمرار الحكم ، معناها الشدّة والحـــــــــزم في تدبير أحوال الرعية ، أي : القسوة وإحكام القبضة على الرعية ، حيث يقول الغزالي : "على السلطان أن يعمل بالسياسة ، وأن يكون مع السياسة عادلًا ، لأنَّ السلطان خليفة الله ويجب أن تكون هيبته بحيث إداراته الرعية خافوا ولو كانوا بعيدًا "، وبالمعنى الذي يضمنه الغزالي لمفهوم السياسة هو الشـــدة والحزم مع الرعية في تدبير أمور المملكة[12] ، وهذا المعنى قد نجده بمثابة تعريف الســياســـة : "بأنَّها رأس مال الملك، وعليها التعويل في حقن الدماء ، وحفظ الأموال، ومنع الشرور، وقمع الدَّعَّار والمفسدين، والمنع من التظالم المؤدي إلى الفتنة والاضطراب[13]، بمعنى : وظيفة عنصر السياسة لأي مجتمع ، إلاَّ لتنظيم الحياة، ولتوفير الحاجات في ظل جوٍ هادئ للأفراد.

وعلى أية حال أنَّ مفهوم السـياســة، دورها يكمن في كيفية تنظيم حياة الجماعة في ضـــوء القانون الذي يحكم تلك الجماعة من أجل تحقيق الأمن والطمأنينة على اعتبار أنَّه من أسباب الاستقرار النفسي للأفراد، وعامل مهمّ من استقرار النظام في الدولة، وذلك عن طريق تحقيق حياة هادئة للمجتمع على المستوى الفردي والاجتماعي.

أهمية علم السياســـــة : تتجلىّ السياسة أهمية عظمى، بكونها علمًا وممارسة ذات شأن كبير، حيث اعتبرها الغزالي أشرف العلوم، لشرف موضوعها، وعظم غايتها القصوى في المجتمع الإنساني بوجه عام، والمجتمع الإسلامي بوجه خاص، وأنَّ دور السياسة بحكم طبيعتها – هي السبيل الموصل إلى تحقيق الرخاء والسعادة في الدنيا والعزة في الدولة، وعلى نحو يوصل إلى "السعادة الأخروية"- أيضًا- وهذا هو

المعنى الذي يشـير إليه دائمًا في قوله: " لا يقوم نظام الدين إلا بنظام الدنيا" ممَّا ينبئ عن "الوحدة" بين السياسة والدين" وأنهما "توأمان" متلازمان لا ينفكان.

والجدير بالملاحظة والتقدير في الفقه السـياسـي عند الإمام الغزالي، بأنَّه يرفع من شـأن "السـياسـية" وعلى هذا النحو، لعظم دورها، وخطورة أثارها، في تدبير شـئون الأمة وهذا لا يتحقق في الوقت نفسه إذ أنَّ السياسة لا تملك "القدرة " على أداء مهامها العظمى، إلَّا على أساس "صـياغة النفس الإنسـانية" صـياغة تعين السياسة نفسها على أن تؤتى ثمارها، وذلك بتوجيه الأمة توجيهًا رشـيدًا يكفل لها الاسـتقامة ويعينها على التزام جادتهـا، وهذا لن يكون إلَّا "بـالـدين" الـذي يخلق "الوازع الـذاتي" في الحـاكم والمحكوم على السـواء، وبذلك يتم تحقيق "العلاقة السـياسـية التكافلية" المتبادلة بين الراعي والرعية.

وبما تقدمه السياسة من أهمية بالغة، ألا وهي كما يقول الغزالي: "استصلاح الخلق، وحمل الناس على مراشـدهم" ومعان واسـعة جدًا يندرج في مفهومها، كل "قيمة" و "أمثل أعلى إنسـاني" من الحق، والعدل والحرية، والمسـاواة، والتعاون، والتكافل وسـائر القيم والفضـائل الإنسـانية الكلية، والجزئية، التي تحكم الواقع والأحداث المستجدة، مهما تنوعت وتكاثرت [14].

حيث لا يمكن أن تجني السـياسـة أية خدمة حسـنة، إلاَّ بواسـطة مسـلكٍ يحتذي به المجتمع لتحقيق أغراضٍ عميقة المدى، ترفع من شأنها قيم الإنسانية.

المبحث الثاني ـ العدل أساس الحكم في الدولة :

معنى العدل في الإسـلام : إنَّ العدل بالمفهوم الإسلامي يتجلى بمعرفته مسألة الحكم المنصـف كمسـألة أسـاسـية وجوهرية في العقيدة الإسـلامية[15]،أي هو القيام بالواجب والمساواة والتسوية والمعرفة، وهو الحكم بالحق عدلًا بحيث لا يميل إلى أحد الجهتين، والعدل صورة العقل الذي وضعه الله عز وجل في أحب خلقه إليه[16] ، وعند الحديث عن معنى العدل بشـكل أوسـع عند الغزالي مثلًا نجده يتحدد في نوعين: نوع يوصف به الفرد يقال إنسان عادل، ونوع يوصف به المجتمع أو الحكومة.

فالهدف من العدل بين الأفراد إعطاء كل ذي حق حقه ذلك أن كل إنسـان لما كان عضـوًا من أعضـاء الجمعية كان له الحق في التمتع بنصـيب من الخير الذي ينال المجتمع، فأخذ الإنسان نصيبه "لا أكثر عطاؤه الناس حقوقهم لا أقل هو العدل"[17].

ويعني العدل ولو بشـــكل موجز هو إقامة الحق وتحقيق الإنصـــاف، وهو من القيم الإســـلامية العالية التي تشـــيع الطمأنينة في النفوس وتنشـــر الأمن بين العباد وتقوي علاقات الأفراد بينهم وبين البعض كما أنها تقوي الثقة بين الحاكم والمحكوم[18].

وبمثل قيمة العدل في الإســـلام كقيمة من قيمه العليا، لذلك فإنَّ العدل فريضـــة وليس مجرد حق فهو فريضة واجبة على الكافة، حيث يقول الله - عز وجل - : **[إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ بِالْعَدْلِ وَالْإِحْسَانِ وَإِيتَاءِ ذِي الْقُرْبَى وَيَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ وَالْبَغْيِ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ]**[19] ، وأما بصـدد كونه أمرًا مفصـلًا خاصًـا بأمر الحكم، وهو مثل السـياسـة والتشـــريع وولاية الأمور العامة، فهنا قد تأتي آية كريمة تؤكد لنا مدى تضـــمن العدل بصـــفة الحكم والحاكم مثل قوله - تعالى- : **[إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَى أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُمْ بَيْنَ النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ]**[20] ، وما يبدو عن تلك التوجيهات الشـــرعية بشـــأن صـــفة الالتزام "بالعدل" فمن ذلك نجد الغزالي يعرف "العدل" بأنَّه: عدل الســـلطان بين العباد، وتجنبه الظلم والجور حتى يدم ملكه، لأن دوام الملك لا يتم إلا بـالعدل"[21] ، حيث إنَّ من نتيجـة أخذ الســـلطان بتنفيذ مبدأ العدل بين العباد، إنما سيجلب له الاستمرار في نظام سلطته.

-أهمية العدل بالنسبة للملك والدولة : حيث نستنبط من خـــــلال تعريف الغزالي " العـــــــــدل " بأنَّه يدعو في خطابه إلى السلطان ملكشاه ومن خلاله إلى كل حاكم إســـلامي قـائلًا: " فينبغي أن تعلم أنَّ عمـارة الدنيـا وخرابهـا من الملوك ، فـإذا كـان السلطان عادلًا عمرت الدنيا وأمنتِ الرعية كما كانت عليه في عهد إزدشير وافريدون، وإذا كان الســـلطان جائرًا خربت الدنيا كما في عهد الضـــحاك وأفراســـيان وبرزدكته الخاطئ "، وعندما يضـرب الغزالي الأمثلة على عدم واستقامة الملوك السـابقين على الإسـلام ، فإنَّه يؤكد بحرصـهم على العدل بين الناس وعلى عمارة الأرض ، والتباهي بالزراعة والعمارة ، وإلى غير ذلك من الأعمال العمرانية للعمل على تمـــــدن البلاد وتحضرها، وفي حين أنَّه اقتصر في سير الحكام المسلمين، بما فيهم الخلفاء الراشدون بـالتركيز على الجـانـب الأخلاقي، والخوف من يوم العقـاب، والالتزام ببرنـامج أخلاقي يومي يراعي فيه ضروريات العالم الأخروي، وأنَّ الدنيا لا قيمة لها.

وبإشارة الغزالي نحو القوة العسكرية والاقتصادية مجـــرد إشارة عابرة غير مؤسسة لا نظريًـا ولا واقعيًـا- كـان يؤكد مثلًا أنَّ الدين بـالملك، والملك بالجند، والجند بالمال، والمال بعمارة البلاد، وعمارة البلاد بالعدل بين الناس- إنَّ العدل هو أســاس كل شـــيء عند الغزالي، فلو وجد العدل فلا حاجة إلى أي شيء آخر، مهما عظمت قيمته.

ومن الأمور المهمّة التي يذكرها الغزالي تحت باب "العدل" وهو ينصح فيه السلطان بأنَّ يكون حازمًا شديدًا في التعامل مع من يتهم في دينه، يقول الغزالي: "وإن علم- السلطان أنَّ في ولايته من يتهم بدينه ومذهبه أمر بإحضاره وتهديده وزجره ووعيده فإن ثاب وإلا وقع عليه العقاب ونفاه عن ولايته"[22].

ومن العناية الكبرى لمفهوم العدل، من خلال استعراض سير الخلفاء الراشدين، خاصة عمر بن الخطاب وذلك تحت باب "أمر الأمراء والسلاطين بالمعروف ونهيهم عن المنكر"[23]، وذلك من أجل تحقيق صفة الإخاء والرخاء بين البشرية كافة، ومن تأكيده أهمية العدل في استمرار سلطة الملك، حيث إنَّ العدل عنده ليس جزءًا من الفضائل؛ بل هو عبارة عن جملة الفضائل ، وبمفهوم آخر للعدل عند الغزالي، بكونه عدلًا يقوم على قوّة السلطة وضعف الرعية ، والعدل فهو حالة للقوى الثّلاث في انتظامها على التناسب لحسب الترتيب الواجب في الاستعلاء والانقياد، فليس هو جزء من الفضائل ؛ بل هو عبارة عن جملة الفضائل ، فإنَّه مهما كان بين الملك وجنده ورعيته ترتيب محمود يكون الملك بصيرًا قاهرًا، وكون الجند ذوي قوة وطاعة، وكون الرعية ضعفاء سلس الانقياد، قيل إن العدل قائم في البلدان ولن ينتظم العدل بأن يكون بعضهم بهذه الصفات دون كلهم[24].

ويذكر الغزالي أنواع العدل : العدل في مملكة البدن ، والعدل في أخلاق النفس، والعدل في المعاملة، أما العدل في السياسة، فإنَّ الغزالي يرى أن ترتيب أجزاء المدينة ترتيبًا يشابه ترتيب أجزاء النفس حتى تكون المدينة في ائتلافها وتناسب أجزائها وتعاون أركانها على الغرض المطلوب من الاجتماع[25].

وبعد التحليل السابق ذكره في بيان أنواع العدل ، وما يعنيه العدل بكامل مضمونه ومحتواه، فقد نتوصل في نهاية الأمر إلى أصول العدل والإنصاف باعتباره أساسًا للحكم، فلعل من ذلك قدم الغزالي للحاكم بعض من الأسس العشرة يستند إليها في حكمه باعتبارها أسس الدولة في الإسلام فقد فسر هذه الأصول في شكل نصائح للحاكم تتمثل في التالي:

1ـ قضاء حوائج ، والنظر في مظالمهم في أسرع وقت . أي : أنَّ هذا الأساس يقوم على عدم تحقير انتظار أصحاب المطالب، حيث إنَّ على الحاكم تحقيق العدل أن يقوم على مصالح كل الأفراد وأنَّ هذا أفضل نوافل العبادات.

2- عدم التكبر والغضب فإنَّ ذلك من العدل أي أنَّ الحاكم يجب أن يتميز بالعفو والصبر وعدم الغضب وأن يتعود الكرم والتجاوز.

3ـ على الحاكم في كل واقعة أن يقدر ما قد يقع على الرعية بحيث لا يرضى أحد ما لا يرضاه لنفسه ، وبمعنى آخر، لا يجب على الحاكم أن يكبت الرغبة أو يغشهم.
4ـ أن يهذب الأمير عماله فهو مسـؤول عن ظلمهم كمسؤولية من ظلم نفسه، وبالتالي فيجب عليه مراقبتهم، حيث لا يكفي ألا يظلم الحاكم بل يجب أن يتأكد من أنَّ عماله كذلك يعدلون.
5ـ أن يقوم الحاكم بأداء الأمور بالرفق واللطف والحكمة وأن يبعد عن الشدة والعنف متى أمكنه ذلك.
6ـ أن يجتهد الحاكم حتة ترضى عنه الرعية، أي : الاجتهاد في جلب رضاء الرعية ولكن في ضوء الشرع أي في الالتزام بتطبيق الشريعة الإسلامية، وعلى الحاكم ألا يغتر بمن حاول التقرب بالثناء والتملق، بل ينبغي أن يكون له معتمدون يسألون عن حالة الرعية ليعلم عيبه من ألسنة الناس.
7ـ ألا يطلب الحاكم رضا أحد من الناس عن طريق مخالفة الشرع [26]

النتائج والتوصيات:

أولًا ـ النتائج :

من خلال الاطلاع والبحث عن دور السياسة والعدل كأساس للحكم في الدولة عند أبي حامد الغزالي اتضح الآتي:
ـ أنَّ معنى السياسة بالمفهوم اللغوي والعام ما هي إلَّا القيام بشؤون الرعية، أو هي فن إدارة الدولة وشؤون البلاد إدارة عملية، وعند أبي حامد الغزالي هي توجيه الأمة توجيهًا رشيدًا يكفل لها الاستقامة ويعينها على التزام جادتها، وذلك لن يكون إلَّا "بالدين" الذي يخلق "الوازع الذاتي" في الحاكم والمحكوم على سواء، وبذلك يتم تحقيق العلاقة السياسية التكافلية والقيادية بين الراعي والرعية.
ـ أما عن العدل فهو إقامة الحق وتحقيق الإنصاف وهو من القيم الإسلامية العالية التي تشيع الطمأنينة في النفوس وتنشر الأمن بين العباد وتقوي العلاقات بين الأفراد، كما أنَّها تقوي الثقة بين الحاكم والمحكوم.
ـ ومن خلال دراستنا عن معنى السياسة والعدل ومدى تكاملها مع بعض لتحقيق السياسة المطلوبة لقيادة الدولة والرقي بها سواء في الداخل أو في الخارج، حيث إنَّ العدل مهم في الدولة لتحقيق الإنصاف بين المتنازعين وتنفيذ الحقوق والواجبات، ولدفع الظلم عن المحكومين والرقي بحياتهم إلى أطيب حال.
ـ أما عن أهمية العدل للملك والدولة فقد حدَّد الغزالي إلى أنَّ التمسك بمبدأ العدل وتنفيذه من قبل الملك، إنَّما لذو أهمية كبرى، منه يتحقق النصر للمظلومين ورفع عن عين الحياة للأقوياء، وتمتع المحكومين بالحقوق والواجبات بالكيفية المطلوبة لتوفير الراحة للعباد في الدنيا، ولنجاة الحاكم في الآخرة عما قدمه في حياته بمبدأ العدل.

والذي يمكن استنباطه من تعريف الغزالي للعدل والذي جاء في خطابة لسلطان مكلشاه ومن خلال إلى عالم حاكم إسلامي "ينبغي أن تعلم أن عمارة الدنيا وخرابها من الملوك، فإذا كان السلطان عادلًا عمرت الدنيا وأمنت الرعية كما كانت عليه في عهد ازدشير وافريدون، وإذا كان السلطان جائرًا.

ـ إنَّ السياسة ومبدأ العدل عند الغزالي عنصران متلازمان وضروريان، لقيام الدولة وازدهارها ولا استغناء عن أحدهما، ويؤكد على ضرورة العمل بالحكمة السياسية التي من دورها يتحقق أحكام النظام، ونشر الأمن عن طريق استخدام القوة مع الخارجين عن النظام والعنف مع المفسدين، خصوصًا فيما يتصل بأمور تقدير أمور الدولة. ودعا إليها بأنَّها من الأصول التي لا بد منها لقيام الحياة واستقامتها، لدرجة أنَّه يجعلها في الأهمية كالمطعم والملبس الذي لا غنى عنها للإنسان.

ثانيًا ـ التوصيات:

من خلال هذه الدراسة البحثية العميقة عن دور السياسة والعدل وأهميتهما كأساس للحكم في الدولة قد يترك الباحث بعض الوصايا لعلها تكون أكثر فاعلية وأهمية لنجاح وقيام أي دولة إسلامية.

1ـ إنَّ انتظام حال الدولة واستقرارها وتطورها بالمستوى الأمثل لن يتحقق إلَّا بوجود نظام سياسي محكم يقوده سلطان (حاكم) عادل.

2ـ إنَّ ترابط وتكامل السياسة مع العدل لضروريان ومهمان لقيام الدولة، حيث من خلالها تُحمى الحريات، وتنفذ الحقوق والواجبات، وتنصر الضعيف، وتردع كل المخالفين المعاندين ضد قيام الدولة وبناؤها.

3ـ آمل أن يكون لكل دولة سياسة حكيمة وعادلة تحقق بها استقرار الدولة، وتضمن بها علاقاتها الخارجية وترتقي بما يوجد لديها من إمكانيات وثروات اقتصادية مثل ليبيا، لتصبح ذات علاقات وتبادل سياسي تجاري اقتصادي أمني يحقق لأهلها النماء والهناء.

4ـ أنَّه إذا ظل الملك قواعد ملكه باستعمال الحزم، وبسط العدل أحاطت السلامة بملكه، وحققت السعادة بدولته.

5ـ أنَّ التزام أي قائد أو مسئول في دولته أو في مكتبه بمبدأ العدل، واحترامه لوظيفته وعدم التمسك بمنصبه حبًا له، إنَّما سيكون له احترامًا وتقدير وأثرًا إيجابي سواء على المستوى القبلي في دولته، أو في وسط أفراد مجتمعه، أو بين أعضاء مكتبه ومؤسسته.

6ـ آمل أنَّ يكون للسياسة والعدل دورًا وتنفيذًا في دولنا العربية والإسلامية لتحقيق الأمن والاستقرار والرخاء، ولإبراز مكانة وجودها بين شعوب العالم.

الهوامـــــــــش :

- القرآن الكريم، برواية حفص عن عاصم، د.ط ، مجمع البحوث الإسلامية، مكتبة الأزهر، القاهرة، 2003.

(1) لسان العرب، الجزء السادس، طبعة بيروت، 1956، ص108.

(2) القاموس المحيط، 22/2.

(3) د. جميل صليبا، المعجم الفلسفي، ج1، ط1، الكتاب اللبناني، بيروت، 1979، ص679.

(4) د. صلاح الدين بسبوني رسلان، الفكر السياسي عند الماروردي، د.ط، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، 1985، ص50.

(5) د. عبد الوهاب الكبالي وآخرون، موسوعة السياسة، د.ط، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1983، ص362.

(6) د. جميل صليبيا، المعجم الفلسفي، ص 42-43.

(7) الغزالي، ميزان العمل، ت:د. أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، 1989، ص 119.

(8) أحمد عرفات القاضي، التربية والسياسة عند أبي حامد الغزالي، دار قباء- القاهرة، 2000ف، ص 117.

(9) الغزالي، ميزان العمل، مصدر سابق، ص119.

(10) محمد عبد المعز نصر، فلسفة السياسة عند الغزالي، د.ط، المجلس الأعلى لرعاية الشباب والأدب- مصر، 1961ف، ص449.

(11) أحمد عرفات القاضي، التربية والسياسة عند أبي حامد الغزالي، مرجع سابق، ص119.

(12) الغزالي، التبر المسبوك في نصيحة الملوك، ت:د. أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية-بيروت، 1988ف، ص62.

(13) ابن طباطبا الفخري، في الآداب السلطانية والدولة الإسلامية، د.ط، دار صادر- بيروت، د.ت، ص24.

(14) محمد فتحي الدَّريني، مجلة التراث العربي، العدد 24، دمشق، 1986ف، ص46- 54.

(15) عباس محمود العقاد، الديمقراطية في الإسلام، ط3، دار المعارف، القاهرة، 1119م، ص54.

(16) صلاح الدين بسيوني رسلان، الفكر السياسي عند الموردي، مرجع سابق، ص136.

(17) أحمد أمين، كتـاب الأخـلاق، ط3، دار الكتب المصرية- القاهرة، 1925ف، ص280.

(18) منصور الرفاعي عبيد، نظام الحكم في الإسلام، دار الثقافة- القاهرة، 2001ف، ص149.

(19) النحل: الآية 90.

(20) النساء: الآية 58.

(21) محمد أيت وآخرون، الفلسفة السياسية عند أبي حامد الغزالي، د.ط، التنوير، بيروت، 1998، ص121.

(22) الغزالي، التبر المسبوك في نصيحة الملوك، مصدر سابق، ص46، 50.

(23) الغزالي، إحياء علوم الدين، ج2، مطبعة الأنوار المصرية، القاهرة، د.ت، ص371.

(24) محمد أيت وآخرون، مرجع سابق، ص124.

(25) الغزالي، ميزان العمل، أحمد شمس الدين، مصدر سابق، ص80-81.